كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.com

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

# Political Fatwas and their Impact on the Decisions and Practices of Authority in the Second Mamluk Period 784-923E-1382-1517

**Dr. Elias Ahmed Karim**

Department of History
college of Literature
University of Kirkuk
Kirkuk, Iraq

***Keywords*:**
Fatwas related to internal conflicts and strife
Fatwas of the state and the isolation

**A R T I C L E  I N F O**

***Article history:***
Received 10 Dec. 2018
Accepted 22 January 2019
Available online 05 xxx 2019

**A B S T R A C T**

The state in the second Mamluk period (784-923H\1382-1517A.C) was face several of foreign dangers, as well as it was busy with hard interior rebels and confusion ,so the politician authority was need for support to depend on to take the decisions and decree the instructions to treat with that events. The sultans and princes had found this support from Ulama and clergymen ,so they adherenced to be close of them in order to attraction and try to please them, because they know well their power and direct influencing on people , so they want them to be as cooperators' to execute their decisions, meanwhile ,they got a theory of politeness the Ulama and legists' fatwa to serve their advantages in order to cover their decisions and behaves with legality in front people to show for the people that these decrees were built upon legality .the research focus on study those fatwas which had appointed and adjusted to serve the political issues.

© 2018 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.2018.05

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

# الفتاوى السياسية وأثرها على قرارات وممارسات السلطة في العصر المملوكي الثاني 784-923هـ-1382-1517م

**د. الياس أحمد كريم / جامعة كركوك / كلية الآداب**

**الخلاصة**

**تعرضت** الدولة في العصر المملوكي الثاني (784-923هـ/1382-1517م)، الى أخطار خارجية عديدة، كما انشغلت بفتن واضطرابات داخلية مريرة، وكانت السلطة السياسية بحاجة دائمة الى دعامة يستند اليها في قراراتها وممارساتها ازاء تلك الأحداث، وقد وجد الأمراء والسلاطين هذه الدعامة من العلماء ورجال الدين، فحرصوا على التقرب منهم واستمالتهم واسترضائهم، وهم يدركون جيدا نفوذهم وتأثيرهم المباشر على الناس، فأرادوا أن يكونوا سندا لهم في اتخاذ قراراتهم، واتخذوا

* *Corresponding author: E-mail* : adxxxx@tu.edu.iq

نظرية تسيس فتاوى العلماء والفقهاء خدمة لمصالحهم، وذلك لإضفاء الصفة الشرعية على القرارات والممارسات، ليظهروا أمام الناس بأن اجراءاتهم تستند على أساس شرعي، وقد تركز هذا البحث على دراسة تلك الفتاوى التي وظفت وكيفت لخدمة الامور السياسية.

**المقدمة**

**كان** سلاطين المماليك الجراكسة[i]، في العصر المملوكي الثاني (784-923هـ/1382-1517م)، حريصون دائما على الظهور بمظهر الحامي والمدافع عن الأمة الاسلامية، واعتبروا أنفسهم حاملين للواء الجهاد في سبيل الله، لذلك كانوا حريصون على استمالة واسترضاء العلماء والفقهاء بسبب نفوذهم ومكانتهم ومدى تأثيرهم على الرأي العام، إذ أدركوا جيدا دورهم الواضح بالدفع المعنوي للناس من خلال دعواتهم لمساندة السلطة بالنفس والمال، فأرادوا أن يكونوا سندا لهم في اتخاذ قراراتهم السياسية، وحاولوا أن يصبغوا تلك القرارات والممارسات بالصبغة الدينية، ليظهروا أمام الناس بأن تلك القرارات يستند الى أساس شرعي، وذلك من خلال الفتاوى التي كان يصدرها العلماء والفقهاء في مواضيع مختلفة[ii].

والفتوى، أو الافتاء، هي ما أفتى به الفقيه في المشكل من الأحكام الشرعية[iii]، والمفتي هو من يتصدى للفتوى بين الناس، أي أبان الحكم فيها[iv]، أما الفتاوى السياسية فهي الزام العلماء والفقهاء بتوظيف أحكام الدين في خدمة الامور ذات الطابع السياسي، اما بإكراههم على اصدار هذه الفتاوى، أو طمعا في تحقيق مكاسب مادية أو معنوية، أي ربط وتوظيف أحكام الفقه الديني مع مجريات الاحداث السياسية، وذلك لإضفاء الطابع الديني على ما يصدرون من قرارات وممارسات ذات الطابع السياسي[v].

فالعلماء والفقهاء لعبوا دورا متميزا في توجيه سياسة الدولة من خلال فتاواهم الشرعية، وكانت أغلب ممارسات وقرارات السلطة التي تريد التصديق عليها من خلال تلك الفتاوى تنحصر في جمع الأموال من الرعية، ومصادرة أملاك الأوقاف، وأموال الأيتام، بحجة النفقة على الجيش، وحسم الصراعات والفتن الداخلية التي تحدث بين الامراء، فضلا عن استقطاب الرأي العام تجاه هذا الأمير أو ذاك لتولي منصب السلطنة[vi].

وفيما يتعلق بموقف العلماء ورجال الدين من تلك الفتاوى، فقد أثبت بعضهم جدارتهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأبدوا معارضتهم للسلطة في بعض الأمور التي أوجبت المعارضة، وسجلوا بذلك مواقف مشرفة على نصرة الحق، ولم يثنيهم في ذلك سياسة التهديد والتوعيد الذي اتبعها السلطة بعزلهم وعقابهم[vii]، ولكن في المقابل برز بعض العلماء ممن أظهروا صورة مضادة لتلك المواقف المشرفة، تمثلت في تملق بعضهم للوصول الى المال أو الوظيفة وتحقيق ما يصبوا اليهم نفوسهم، وجاءوا بمبررات شرعية لقرارات السلطة وممارساته حفاظا على امتيازاتهم ومصالحهم الخاصة[viii].

لقد حكم المماليك مصر بوصفهم طبقة عسكرية عليهم مسؤولية الدفاع عن الإسلام والمسلمين، واهتموا بتربية جنودهم تربية عسكرية، وهذا الأمر يحتاج الى المزيد من الأموال والنفقات، وبرزت الحاجة أكثر أثناء الحروب والخروج للغزوات، ولكن أغلب الأوقات لم تستطع خزانة الدولة الايفاء بهذه التكاليف الباهظة، مما دفع بالسلاطين أحيانا الى البحث عن البديل للنفقة على الجند وإعداد الجيش، كالنظر في أموال الناس والتجار وغيرها من المصادر، وفي تلك الأوقات كانت موافقة أهل الشرع ضرورية لتبرير ذلك من خلال الفتاوى التي كانوا يصدرونها، وذلك لإسباغ الشرعية على تصرفات وقرارات السلطة بهذه الخصوص[ix].

وتسعفنا المصادر التاريخية بروايات عديدة حول التماس سلاطين المماليك الجراكسة من العلماء بإصدار فتاوى شرعية تجيز لهم أخذ أموال الناس للنفقة على الجنود، ففي سنة (789هـ/1387م)، وصل الأخبار باقتراب جيوش تيمور لنك[x]، من بلاد الشام، وذلك بعد استيلائه على مدينة الرها، فعقد السلطان الظاهر برقوق (784-801هـ/1382-1399م)، مجلسا للتشاور في القصر الكبير بقلعة الجبل[xi]، واستدعى الى هذا المجلس الخليفة العباسي المتوكل على الله (763-805هـ/1361-1402م)، والقضاة الأربعة، وشيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني[xii]، ومجموعة من المشايخ المفتين، وأخبرهم السلطان بحاجته الى أموال الأوقاف وذلك للاستعانة بها في قتال تيمورلنك وجيشه الجرار، مؤكدا لهم خلو

بيت المال من الأموال، فرفض شيخ الاسلام البلقيني طلب السلطان في الافتاء بذلك، ومعه القضاة الأربعة[xiii]، وبعدما ألح عليهم السلطان الظاهر برقوق مؤكدا خطورة الموقف، وعدم قدرة الجيش على دفع هذا الخطر، أجابه بعض العلماء وبضمنهم الشيخ البلقيني بفتوى واتفقوا على منحه اجرة سنة واحدة من أوقاف المدارس والجوامع، بالإضافة الى خراج الأراضي، وعندما بدأوا بجمع هذه الأموال وردت الأخبار الى القاهرة بانسحاب تيمور لنك وجيشه الى موطنهم، فأمر السلطان برقوق بإعادة هذه الأموال الى أصحابها[xiv].

كذلك عندما هاجم الأمير قرا يوسف التركماني[xv]، حدود بلاد الشام حتى وصلت قواته مشارف مدينة حلب وذلك سنة (821هـ/1418م)، لم يكن أمام السلطان المؤيد شيخ المحمودي (815-824هـ/1412-1421م)، إلا أن يستنجد بالعلماء والقضاة لكي يساندوه، وذلك بإصدارهم فتوى تجيز له قتال قرا يوسف وجيشه، فأجاز له العلماء والخليفة العباسي قتاله من خلال كتابة فتوى كتب من قبل شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني، ثم وقع عليه الخليفة والقضاة الأربعة تتضمن جواز قتاله[xvi].

وقد حاول بعض العلماء كسب ود السلاطين عن طريق الافتاء للحصول على مكاسب معينة، فاستطاع بعضهم الوصول الى مراده من خلال فتواه، فعندما تكرر طلب السلطان الظاهر برقوق من العلماء والقضاة بتوفير الأموال اللازمة لمحاربة جيوش تيمور لنك سنة (796هـ/1394م)، وذلك بإصدارهم فتوى تجيز له أخذ أموال الأيتام، امتنع القاضي الشافعي صدر الدين المناوي[xvii]، قاضي قضاة الشافعية، عن اصدار هذه الفتوى وإقراضه أموال الأيتام، فاستغل القاضي أبو البقاء السبكي[xviii]، هذه الفرصة واقترح على السلطان منحه هذه الفتوى اذا عينه قاضي قضاة الشافعية مكان القاضي المناوي، فتم له ذلك وعينه مكانه[xix].

وقد يختلف العلماء والفقهاء أحيانا في مواقفهم حول طلب السلطان لإصدار مثل هذه الفتاوى، فيجدون في النهاية حلا وسطا لإرضاء جميع الأطراف، وقد حدث هذا الموقف على سبيل المثال سنة (896هـ/1490م)، عندما أقام السلطان الأشرف قايتباي مجلسا للتشاور في أمر تهديد ابن عثمان لبلاد الشام، وقربه من حلب، فأراد السلطان أخذ فتوى العلماء بفرض أجرة سنة كاملة على الأملاك بهدف النفقة على الجند لمواجهة هذا التهديد، فامتنع القاضي زين الدين زكريا الشافعي[xx]، على إصدار مثل هذه الفتوى[xxi]، أما القاضي عبد الغني بن تقي المالكي[xxii]، فقد وجد حلا وسطا ترضى بها جميع الأطراف، واقترح على السلطان منحه أجرة خمسة أشهر فقط، وكان السلطان قد أخذ أجرة شهرين قبل ذلك، فأصبحت سبعة أشهر[xxiii]، وقد لقيت هذه الفتوى معارضة شديدة بين العوام حتى نظم فيها أحد الشعراء بيتا قال فيها:

**غرمت شهرين عن أجرة مكاني أمس وأصبحت مغموز في بحـر المغارم غمس**

**أقسم ورب الخلايق والقمر والشمس ما طقت شهرين كيف أقدر أطيق الخمس**[xxiv]

ولكن في المقابل نرى أن بعض العلماء والفقهاء كانت لهم مواقف حازمة تجاه سياسة وأهواء السلطة، فامتنعوا عن اصدار فتاوى تجيز من خلالها أخذ أموال الرعية، فهم أدركوا ان هذه السياسة لا يمكن تفسيرها في ضوء نفقات الحرب فحسب، بل الى طبيعة حياة السلاطين وما يرافقها من الترف والبذخ وحاجتهم الدائمة الى الأموال، وقد عد أحد الباحثين هذا الموقف من العلماء نوع من الثورة السلمية الجريئة تجاه السلطة[xxv].

وتطالعنا المصادر المتوفرة بالعديد من الروايات المتصلة بتلك المواقف المشرفة من قبل العلماء، ففي سنة (803هـ/1400م)، اجتمع السلطان الناصر فرج بن برقوق (801-815هـ/1399-1412م)، بالخليفة المتوكل على الله والقضاة الأربعة، ومجموعة من العلماء، وأخبرهم بوصول جيش تيمور لنك الى مشارف مرعش[xxvi]، وعينتاب[xxvii]، بعد استيلائهم على سيواس[xxviii]، طالبا منهم اصدار فتوى بإعانة التجار والأغنياء بأموالهم في تجهيز الجيش لملاقاة تيمور لنك، مؤكدا لهم عدم وجود الأموال الكافية لتجهيز القوات، فرفض قاضي القضاة جمال الدين الملطي[xxix]، اصدار فتوى بذلك، ومعه القضاة الآخرون، قائلا: " انتم اصحاب الامر والنهي وليس لكم فيه معارض، وان كان القصد الفتوى في ذلك فلا يجوز أخذ مال أحد يخاف على العساكر من الدعاء " [xxx]، وعندما اقترح السلطان بأخذ نصف أموال الأوقاف لصرفها على الجنود البطالين رد عليه القاضي الملطي قائلا: "ومتى اعتمد في الحرب على البطالين من الاجناد خيف أن يأخذوا

المال ويميلون عند اللقاء مع من غلب"[xxxi].

كذلك تصدى العلماء وبشدة لطلب السلطان الأشرف سيف الدين برسباي (825-841هـ/1422-1438م)، بإصدار فتوى تجيز له أخذ أموال الناس لكي يستعين بها في اعداد الجيش لمواجهة خطر شاه روخ بن تيمور لنك[xxxii]، وذلك عند اقترابه من بلاد الشام سنة (839هـ/1435م) [xxxiii]، وقالوا: " كيف نفتيه بأخذ أموال المسلمين وكان لبس زوجته يوم طهور ولدها ما قيمة ثلاثون ألف دينار" [xxxiv]، فتراجع السلطان عن طلبه، واكتفى بمن لديه القدرة على المساعدة من الأغنياء فقط[xxxv].

وكان التعرض لأموال الأوقاف من أكثر المسائل التي أوجبت معارضة العلماء للسلطة، ففي سنة (872هـ/1467م)، أقام السلطان الأشرف قايتباي مجلسا بالقلعة حضره الخليفة العباسي المستنجد بالله (859-884هـ/1454-1479م)، وقضاة المذاهب الأربعة، وعدد من العلماء والمشايخ، وكان الهدف من انعقاد المجلس هو حصول السلطان على فتوى بأخذ الزيادة من أموال الأوقاف، بغية صرفه على اعداد الجيش لمواجهة خطر شاه سوار بن دلغادر[xxxvi]، على بلاد الشام، ورغم موافقة الخليفة والقضاة وجميع الحاضرين في المجلس على طلب السلطان، اعترض شيخ الاسلام أمين الدين الأقصرائي[xxxvii]، على اصدار فتوى بذلك، وأنكره غاية الانكار، وقال: " لا يحل للسلطان أخذ أموال الناس إلا بوجه شرعي، وإذا نفذ جميع ما في بيت المال ينظر الى ما في أيدي الأمراء والجند وحلى النساء، فيأخذ منه ما يحتاج إليه، وإذا لم يوف بالحاجة ففي ذلك ينظر في المهم.....) [xxxviii].

كذلك عندما طلب السلطان الأشرف قايتباي سنة (894هـ/1391م)، أجرة الأوقاف لإنفاقه على الجند من أجل صد تحركات الفرنج، ورغم كل ما بذله لإقناع القضاة والعلماء بذلك فقد امتنعوا على الافتاء بذلك، ولما شعر السلطان بصعوبة موقفه قال لهم: " اختاروا لكم من تسلطنوه غيري.....اشهدوا على أني قد خلعت نفسي من السلطنة"، فمنعه القضاة من ذلك[xxxix].

وكان للعلماء والفقهاء دورهم أيضا في الدفع المعنوي للرعية لصد الأخطار الخارجية من خلال فتاواهم السياسية، فكان دعوتهم لمساندة ومناصرة السلطة وحث الناس على بذل النفس والمال دور كبير في تقوية عزائم الناس[xl]، فعندما تعرضت بلاد الشام لخطر تيمور لنك سنة (803هـ/1400م)، طاف العلماء والفقهاء الشوارع وحثوا الناس على الجهاد قائلين " الجهاد في سبيل الله تعالى لعدوكم الأكبر تيمور لنك، فإنه أخذ البلاد ووصل الى حلب وقتل الأطفال على صدور الأمهات، وأخرب الدور والجوامع والمساجد، وجعلها اسطبلات للدواب، وأنه قاصدكم، يضرب بلادكم ويقتل رجالكم وأطفالكم، ويسبى حريمكم "[xli].

كذلك عندما هاجم الأمير قرا يوسف التركماني بلاد الشام سنة (821هـ/1418م)، نزل العلماء شوارع القاهرة وقرأوا فتواهم على الناس بضرورة قتال قرا يوسف، ومما جاء في الفتوى " أن قرا يوسف طرق البلاد الشامية وأنه يستحل الدماء والفروج والأموال ويخرب الديار فالجهاد جهاد، ولا أحد يتأخر عن المساعدة بنفسه وماله"[xlii]، ثم أمر السلطان بنسخ مضمون الفتوى وأرسله الى الشام وأمر بأن يقرأ الفتوى على الناس في جميع بلاد الشام[xliii].

**ثانيا: الفتاوى الخاصة بالصراعات والفتن الداخلية**

كان الصراعات والفتن الداخلية إحدى السمات الأساسية في العصر المملوكي الثاني، وهذه الصراعات والفتن قد أثرت سلبا وإيجابا على علماء وفقهاء ذلك العصر، فكان الامراء الخارجين عن السلطة من جانب والسلطان الشرعي من جانب آخر، يبحثون دائما عن سند شرعي يعاونه للتغلب على خصمه، ومن هنا جاءت اهمية الفتوى ليمنحه حق المواجهة[xliv].

وكان السلطان يحاول جاهدا الاستفادة من فتاوى العلماء في صراعه مع الخارجين عن سلطته، فعندما خرج الأمير يلبغا الناصري[xlv]، نائب حلب في ثورته ضد السلطان الظاهر برقوق سنة (791هـ/1389م)، لجأ الأخير الى الاستعانة بالعلماء ورجال الدين وحثهم على اصدار فتوى بشرعية قتال الخارجين وعلى رأسهم الأمير يلبغا الناصري، واستدعى شيخ الاسلام سراج الدين عمر البلقيني، والقضاة الأربعة، ومعهم الخليفة العباسي المتوكل على الله، وشاورهم في هذا الأمر[xlvi]، فمنحوا السلطان فتوى بجواز مقاتلة الخارجين عن السلطة، مؤكدين فيها الحق الشرعي للسلطان برقوق في قتال الخارجين

عن حكمه، ونادوا في الناس للوقوف بجانب سلطانهم الشرعي، وأكدوا في فتواهم " أن السلطان قد أزال المظالم، وهو يأمر الناس بتقوى الله، ولزوم الطاعة، وأنا قد سألنا العدو الباغى في الصلح، فأبى وقد قوى أمره، فاحتفظوا دوركم وامتعتكم، وأقيموا الدروب على الحارات والسكك، وقاتلوا عن أنفسكم وحريمكم" [xlvii].

ورغم حصول السلطان برقوق على هذه الفتوى، إلا أن موقف العلماء قد تغير وما لبثوا أن نقضوا فتواهم، وذلك بعد نجاح الأمير يلبغا الناصري في ثورته واستيلائه على مصر، وذلك بعد انضمام الأمير منطاش[xlviii] نائب ملطية الى جانبه، فقد تم عزل برقوق من السلطنة ونفي الى الكرك[xlix]، وسكن فيها[l]، ومن هناك قاد السلطان المخلوع ثورة والتف حوله اهل الكرك وحقق انتصارات كبيرة في بلاد الشام، مما أدت الى مخاوف الأميران يلبغا و منطاش، ولجئا الى الاستعانة بالعلماء ورجال الدين ليضمنا مساندتهم من خلال فتوى بأحقيتهم في قتال برقوق، فصدر منهم فتوى شرعية بذلك[li]، وكان الفتوى على شكل سؤال تتضمن " ما تقول السادة العلماء في رجل خلع الخليفة، وسجنه، من غير ذنب ما، يوجب ذلك، وقتل رجلا شريفا في الشهر الحرام في البلد الحرام، وأستحل أخذ أموال الناس بغير حق، واستعان بالكفار على قتال المسلمين" [lii]، وأضاف شيخ الاسلام سراج الدين عمر البلقيني الى الفتوى قوله: " إذا قامت عليه البينة بذلك فهو خارجي، ويجب قتاله ومحاربته"، ثم وقع جميع الحاضرين من العلماء والمشايخ والقضاة على الفتوى[liii].

كذلك عندما ساءت العلاقة بين السلطان الناصر فرج بن برقوق والأمير شيخ المحمودي في سنة (811هـ/1408م)، حاول الطرفان الاستعانة بالعلماء والفقهاء لبيان مشروعية موقفهم، تجاه الآخر، فما أن علم الأمير شيخ بخروج عساكر السلطان من مصر متوجها الى الشام لقتاله، حتى قام بجمع العلماء والفقهاء وطلب منهم منحه فتوى بشرعية خروجه على السلطان، فتم له ذلك، فقد أفتاه القاضي شهاب الدين أحمد الحسباني[liv]، والقاضي شمس الدين محمد التباني[lv]، بجواز ذلك [lvi].

ويلاحظ أن كثيرا من العلماء لم يلتزموا بأصول الفتوى، إذ سعوا الى ابتغاء مرضاة السلاطين وإن كانت فتاواهم غير شرعية، ومن الأمثلة على ذلك النوع من الفتاوى ما حدث سنة (817هـ/1414م)، فرغم منح السلطان المؤيد شيخ الأمان للأمير نوروز[lvii] نائب الشام، عند خروجه عن السلطان، الا أن العلماء أفتوا بقتله بطلب من السلطان وذلك بعد مثوله أمام الأخير في هذه السنة، ومن بين العلماء الذين أفتوا بذلك القاضي ناصر الدين بن البارزي[lviii]، والقاضي جلال الدين البلقيني[lix]، فتم قتله[lx].

كذلك لم يتأخر العلماء في اصدار فتوى تجيز للسلطان الأشرف قايتباي قتل الأمير شاه سوار بن دلغادر، وذلك بعد تمرده وخروجه عن طاعة السلطان، واستيلائه على مناطق عديدة في بلاد الشام سنة (875هـ/1470م)، فرغم اقناع المفاوضين للأمير شاه سوار بالاستسلام وقدومه الى مصر، الا أن السلطان أراد أن ينتقم منه فطلب من العلماء منحه فتوى بذلك، فأفتاه العلماء بجواز قتله، متهمين اياه بالخيانة والخروج عن الطاعة[lxi].

وقد تعرض بعض العلماء لأنواع مختلفة من العقاب جراء موافقتهم أو امتناعهم لإصدار مثل هذه الفتاوى، فقد عاقب الأمير منطاش الشيخ شمس الدين الركراكي[lxii] بالضرب والسجن، لأنه لم يوقع على الفتوى التي صدر من قبل بعض العلماء بجواز قتال السلطان برقوق سنة (791هـ/1389م)[lxiii]، وقد تعامل برقوق بالمثل مع العلماء الذين ساندوا الأميران يلبغا ومنطاش ضده، وأفتوا لهما بجواز قتاله، ومنهم القاضي شهاب الدين أحمد الحبال[lxiv]، فاعتقل وضرب أمام السلطان[lxv]، والشيخ شهاب الدين أحمد القرشي[lxvi] الذي أفتى بوجوب قتال الظاهر برقوق وأدعى: "إن قتال برقوق أوجب من صلاة الجمعة"، فتم اعتقاله وحبسه[lxvii]، كذلك قبض على الشيخ فتح الدين محمد بن الشهيد[lxviii] كاتب سر دمشق، الذي أفتى بضرورة محاربة برقوق، وتم قتله[lxix].

ونرى أيضا أنه وبمجرد انتصار الناصر فرج بن برقوق على خصمه الأمير شيخ ودخوله دمشق سنة (812هـ/1409م)، حتى بدأ بسلسلة من التصفيات بحق العلماء الذين ساندوا خصمه ومن لهم اليد في اصدار الفتوى ضده، ومن بينهم القاضي شهاب الدين الحسباني، فقد قبض عليه وأودعه السجن، أما الشيخ شمس الدين محمد التباني فقد تمكن من الهرب وترك دمشق[lxx]، كذلك اعتقل الناصر فرج كلا من القاضي جمال الدين الحسفاوي[lxxi]، والقاضي الحنفي

محب الدين بن الشحنة[lxxii]، فقد أفتيا أيضا بجواز قتاله[lxxiii].

ولا غرابة أن بعض العلماء والفقهاء قد امتنعوا عن اصدار مثل هذه الفتاوى، وذلك يعود الى مخاوفهم من عاقبة فتواهم، وما يستنتج عنها من تصفية الحسابات الذي يقوم بها المنتصر ضد من ساعد خصمه من العلماء والفقهاء، فقد رفض علماء وقضاة دمشق إصدار فتوى لصالح الأمير نوروز نائب الشام بشرعية خروجه عن طاعة السلطان المؤيد شيخ المحمودي وجواز قتاله، خوفا من عاقبة ذلك، وذلك سنة (815هـ/1412م)[lxxiv].

**ثالثا: فتاوى الولاية والعزل**

لقد ساهم العلماء والفقهاء بفتاواهم أيضا في خلع بعض السلاطين وتعين آخرون مكانهم، وقد ساعدهم في ذلك أن المماليك لم يؤمنوا بوراثة الحكم[lxxv]، فكان كرسي السلطنة احدى المناصب المهمة التي لابد من أخذ موافقة أهل الشرع عليها، فقد وجب على الأمير الذي يطمح في اعتلاء العرش أن يستميل قوة ونفوذ العلماء ليكسب من خلالها تأيد العامة[lxxvi].

فعندما اجتمع الخارجين عن السلطان الناصر فرج بن برقوق وعلى رأسهم الأميران شيخ ونوروز بعلماء وقضاة دمشق وبحضور الخليفة العباسي المستعين بالله (808-815هـ/1405-1412م)، في دار السعادة[lxxvii] سنة (815هـ/1412م)، اتفق العلماء على إصدار فتوى بخلع الناصر فرج من السلطنة وإراقة دمه، وكتب الفتوى قاضي قضاة الحنفية ناصر الدين ابن العديم[lxxviii]، ثم وقع عليها العلماء والقضاة الآخرون، وقد ورد في الفتوى تهما موجهة الى الناصر فرج بارتكابه أفعال مشينة، وأنه سفاك للدماء، ويعاقر الخمر، وغير ذلك من التهم[lxxix]، فانتهى الأمر بعزله ومن ثم قتله، واستقر رأيهم على تولية الخليفة المستعين السلطنة مكانه[lxxx].

ولم تدم سلطنة الخليفة المستعين بالله سوى بضعة أشهر حتى جمع الأمير شيخ المحمودي كبار العلماء والقضاة وطلب منهم فتوى بأحقيته لتولي هذا المنصب، وتحجج بعدم شرعية خليفة يتمسك بمنصب السلطنة أيضا، فتم له الأمر وأصدروا فتوى بذلك[lxxxi].

وكان للمصالح الشخصية لبعض العلماء دورا مهما في اصدار فتاوى من هذا النوع، فعندما ثارت فتنة في مصر ضد السلطان الأشرف سيف الدين اينال (857-865هـ/1453-1461م)، سنة (859هـ/1454م)، وجه السلطان اينال اتهامه للخليفة العباسي القائم بأمر الله (854-859هـ/1450-1454م)، باشتراكه في المؤامرة، مما أغضب ذلك الخليفة وقال: "اشهدوا على أني قد خلعت نفسي من الخلافة، وخلعت السلطان أينال من السلطنة"[lxxxii]، وهنا أنقذ قاضي القضاة علم الدين البلقيني السلطان اينال، وأفتى أمام السلطان والحضور بعدم شرعية خلع الخليفة للسلطان، بحجة أن الخليفة قد بدأ بخلع نفسه أولا، ففقد بذلك شرعية خلعه للسلطان[lxxxiii]، ويعزو سبب افتائه هذا وحسب قول المؤرخ السيوطي أن البلقيني كان حريصا على نقل الخلافة من القائم الى أخيه يوسف، كون الأخير زوج لابنته، فتم له المراد وتولى يوسف الخلافة ولقب بالمستنجد بالله (859-884هـ/1454-1479م) [lxxxiv].

ولم يختص فتاوى العلماء والفقهاء المتعلقة بالتولية والعزل بمنصب السلطنة فحسب، بل تعدى ذلك الى منصب الخلافة أيضا، فعندما رفض العلماء منح السلطان الظاهر برقوق فتوى بقتل الخليفة المتوكل على الله، وذلك بسبب مشاركة الأخير في مؤامرة ضده دبرها بعض الأمراء الأتراك في مصر سنة (785هـ/1383م)، اكتفى السلطان بعزل الخليفة فقط[lxxxv]، ولكنه اضطر الى اعادة الأخير الى منصبه بمدة قصيرة، وذلك بعدما أصدر العلماء فتوى بعدم شرعية خلع الخليفة من قبل السلطان برقوق[lxxxvi].

كذلك أقدم السلطان شيخ المحمودي على عزل الخليفة المستعين بالله من منصبه سنة (815هـ/1412م)، وذلك بعد أن منحه قاضي قضاة الشافعية الشيخ جلال الدين البلقيني فتوى بذلك، فتم عزله ونصب مكانه أخيه المعتضد بالله (815-824هـ/1412-1421م)، ويعزو سبب ذلك وحسب قول المؤرخ السيوطي أنه، "كان في نفسه من المستعين شيء، لكونه عزله، فرتب له دعوى شرعية، وحكم بخلعه من الخلافة"[lxxxvii].

وكان لهذه الاجراء ردود فعل قوية في بلاد الشام، فتصدى لها الأمير نوروز الذي كان ينافس السلطان شيخ في

السلطة، وأقدم بدوره على استدعاء العلماء والقضاة واستفتاهم بما فعل السلطان شيخ بالخليفة، وطلب منهم اصدار فتوى بعدم شرعية الاجراء، فأفتوه بعدم جواز ذلك، وأجمعوا على معارضته[lxxxviii].

وقد انتقم العديد من السلاطين المماليك من العلماء الذين أفتوا بعزلهم، وذلك بعد عودتهم الى السلطة، فقد استدعى السلطان برقوق كلا من القاضي جمال الدين الحسفاوي، ومحب الدين محمد بن الشحنة سنة (812هـ/1409م)، وعاقبهم بسبب فتواهم بعزله، إذ قبض عليهما وأودعا في السجن[lxxxix]، كذلك في سنة (906هـ/1500م)، أقدم القاضي عبد القادر بن النقيب الشافعي[xc]، بإصدار فتوى بعدم أهلية العادل طومان باي (906-923هـ/1500-1517م)، لتولي السلطنة، فأثار ذلك حفيظة طومان باي، وانتقم من هذا القاضي بعد أن استتب له السلطنة[xci].

**الخاتمة**

**توصلت هذه الدراسة الى بعض النتائج:**

1- تبين أن سلاطين المماليك في ذلك العصر عملوا على كسب تأيد العلماء ورجال الدين بشتى الوسائل، فرغم أن القرارات السياسية للسلطة كانت نافذة وواجبة التنفيذ، إلا أنهم أدركوا ما للعلماء من سلطان ونفوذ على قلوب الشعب، فحاولوا ارضائهم بهدف توظيف النصوص الدينية خدمة لمآربهم السياسية وذلك من خلال فتاواهم الشرعية.

2- وقد تبين من خلال البحث الدور الهام الذي قام به بعض العلماء والفقهاء في التصدي للأخطار الخارجية التي واجهت الدولة، وذلك من خلال اصدار الفتاوى الشرعية لتذكير الناس بأهمية الجهاد بالمال والنفس، وبذلك أسهموا في تجهيز الجيوش لملاقاة العدو، ورفع الروح المعنوية لعامة الناس.

3- كما أظهرت المواقف المشرفة لبعض العلماء والفقهاء في محاربة الفساد والوقوف في وجه من يحاول التعدي من الحكام على أموال الناس بحجة الجهاد والإنفاق على الجيش، وذلك من خلال رفضهم لإصدار فتاوى شرعية تجيز لهم ذلك، خاصة عندما تعلق الأمر بالتعدي على أموال الأوقاف والأيتام.

4- كما تبين أيضا أن العديد من العلماء والفقهاء قد واجهتهم مشاكل وصعوبات كثيرة بسبب امتناعهم عن اصدار فتاوى في أمور تخالف الشرع أحيانا، أو بسبب اصدارهم فتاوى تعارض ما كانت تصبو اليها السلطة، وقد وصلت الصعوبات الى حد التنكيل بهم والتعذيب، والسجن، والنفي.

5- كما بينت دخول العديد من العلماء والفقهاء في الصراعات الداخلية بين أصحاب السلطة من خلال فتاواهم السياسية، وإسباغ صفة الشرعية على موقف أحدهم ضد خصمه المنافس، ليكسبه تأيد العامة من خلال الفتوى التي تحسم الصراع على كرسي الحكم، وذلك طمعا في الثراء وجمع الأموال، أو اعتلاء المناصب.

**هوامش البحث**

([i]) يرجع أصلهم إلى أيام السلطان المنصور قلاوون، فقد عزم على تكوين فرقة جديدة من المماليك لتسانده في تثبيت حكمه، وقد جلبوا من بلاد الشراكسة، وبعد ازدياد نفوذهم استغلوا ضعف آخر سلاطين المماليك البحرية وكونوا دولتهم سنة (784هـ / 1382م )، واستمرت حتى سقطت بأيدي العثمانيين سنة (923 هـ/1517م)، وسموا بالبرجية أيضا، لأنهم سكنوا الأبراج في القلعة. المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المشهور بـ(خطط المقريزي)، دار الكتب العلمية، (بيروت:1997م)، 3/420-426 .

([ii]) رزق، عـلاء طـه: دراسـات في تاريـخ عصـر سـلاطين المماليـك، مطبعـة صـحوة، (القاهرة:2008م)، ص50 .

([iii]) ابـن منظـور، أبـو الفضـل جمـال الـدين مُحَمَّد بـن مكـرم: لسـان العـرب، دار صـادر، (بيروت:1956م)، 15/148 ؛ الزبيدي، مُحَمَّد بن مُحَمَّد مرتضى: تاج العروس في جواهر القاموس، تحقيق، مجموعة من المحققين، دار الهداية، (بيروت: دت)، 39/212 .

([iv]) مصـطفى، ابـراهيم وآخـرون: المعجـم الوسـيط، دار الـدعوة للنشـر، (الأسـكندرية: دت)، 2/674.

([v]) رزق: دراسات، ص50 .

([vi]) مُحَمَّد، أحمـد عبـد الـرازق: عوامـل انهيـار دولـة سـلاطين المماليـك في مصـر، مطبعـة صـحوة، (القاهرة:2016م)، ص195-196 .

([vii]) عبـد التـواب، عبـد الـرحمن محمـود: قايتبـاي المحمـودي، الهيئـة المصـرية العامـة للكتـاب، (القاهرة:1978م)، ص118 .

([viii]) البطاوي، حسن أحمد عبد الجليل: أهل العمامة في مصر عصر سلاطين المماليك، مطبعة صحوة، (القاهرة:2007م)، ص113 .

([ix]) رزق: دراسات، ص59 .

([x]) هو تيمور لنك بن ايتمش بن زنكي بن سيبا بن طارم بن قليج بن سنقور، ولد في سنة (728هـ/1327م)، في إحدى قرى بلاد ما وراء النهر تدعى خواجا، كان سارقا في بداية حياته قاطعا للطرق مع بعض أصدقائه، ثم ما لبث أن أصبح أتابكا لأحد أبناء طقتمش آخر ملوك من

نسل جنكيز خان وعظم شأنه واستولى على بلاد كثيرة منها سمرقند وتركستان وبلاد فارس وغيرها، توفي سنة (807هـ/1404م). ابن تغري بردي: المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق، مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة:دت)، 103/4 ؛ ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن احمد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، (دمشق:1986م)، 61-64 .

([xi]) قلعة الجبل: تشرف هذه القلعة على مدينة القاهرة، بدأ بإنشائها السلطان صلاح الدين الأيوبي سنة (572هـ/1176م)، وبوفاته توقف العمل فيها، وعندما تولى الملك كامل بن الملك العادل الأيوبي بدأ العمل فيها من جديد واكتمل بنائها سنة (604هـ/1207م)، فأصبحت مركزا لبلاط الحكم طيلة حكم الدولتين الأيوبية والمملوكية. المقريزي: خطط، 355/3-360 .

([xii]) هو الحافظ سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير بن شهاب الدين مُحَمَّد البلقيني الشافعي، شيخ الاسلام، ولد سنة (724هـ/1323م)، اشتغل بالعلم في صغره، فقد أفتى ولم يكن له من العمر سوى خمس عشرة سنة، تولى وظائف عديدة منها افتاء دار العدل، وقضاء دمشق، ومارس التدريس بمدارس عديدة، له تصانيف عديدة، توفي سنة (805هـ/1402م). السخاوي، شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة، (بيروت: دت)، 85/6-87 ؛ الشوكاني، مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن عبد الله اليمني: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، (بيروت:1929م)، 506/1-507 .

([xiii]) العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر: انباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، تحقيق، مُحَمَّد عبد المعين خان، دار الكتب العلمية، (بيروت:1986م)، 258/2 ؛ ابن الفرات، ناصر الدين مُحَمَّد بن عبد الرحيم: تاريخ ابن الفرات، عني بنشره، قسطنطين زريق، المطبعة الأميركانية، (بيروت:1936م)، مج9،ج10/1-11 ؛ ابن إياس، مُحَمَّد بن أحمد الحنفي المصري: بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق، مُحَمَّد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة:1982-1984م)، ج1، ق386/2 .

([xiv]) المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق، مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، (بيروت:1997م)، 199/5 ؛ العسقلاني: انباء الغمر، 261/2 ؛ ابن اياس: بدائع، ج1، ق387/2 .

([xv]) هو قرا يوسف بن قرا مُحَمَّد بن بيرم خجا التركماني، كان أميرا من التركمان الذين حكموا في بلاد تبريز وبغداد فعظم شأنه حتى استولى على العراق وتبريز وماردين وغيرها، توفي سنة (823هـ/1320م). السخاوي: الضوء اللامع، 6/216-218 .

([xvi]) ابن شاهين، زين الدين عبد الباسط بن خليل: نيل الأمل في ذيل الدول، تحقيق، عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، (بيروت:2002م)، 4/22 ؛ ابن اياس: بدائع، 2/39-40 .

([xvii]) هو مُحَمَّد بن ابراهيم بن اسحاق بن ابراهيم السلمي، قاضي القضاة صدر الدين المناوي، ولد بالقاهرة سنة (742هـ/1341م)، درس الفقه وأفتى، ثم ولي افتاء دار العدل، ومارس مهنة التدريس بمدارس عديدة، توفي سنة (803هـ/1400م). ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن مُحَمَّد: طبقات الشافعية، تحقيق، الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، (بيروت:1986م)، 4/47-48 ؛ السخاوي: وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، تحقيق، بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، (بيروت:1995م)، 1/354 .

([xviii]) هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد البر بن يحيى، قاضي القضاة بدر الدين أبو عبد الله أبي البقاء السبكي، ولد سنة (741هـ/1340م)، درس وأفتى، وحدث بمصر والشام، ناب عن والده في القضاء بالقاهرة مدة، ثم تولى مشيخة الحديث بالقبة المنصورية، توفي سنة (803هـ/1400م). ابن قاضي شهبة: طبقات، 4/60-61 ؛ العسقلاني: رفع الاصر عن قضاة مصر، تحقيق، علي مُحَمَّد عمر، مكتبة الخانجي، (القاهرة:1998م)، 1/412-413

([xix]) العسقلاني: انباء الغمر، 3/195-196 .

([xx]) هو زين الدين زكريا بن مُحَمَّد المصري الشافعي الأنصاري، ولد سنة (824هـ/1421م)، كان متصوفا فطنا، مارس الافتاء والتدريس والقضاء، توفي سنة (926هـ/1519م). ابن اياس: بدائع، 5/370-371 ؛ ابن العماد: شذرات: 10/466

([xxi]) ابن شاهين: نيل الأمل، 8/217 .

([xxii]) هو عبد الغني بن أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد بن علي بن تقي المصري المالكي، ولد سنة (830هـ/1426م)، حفظ القرآن ودرس الحديث والفقه واللغة العربية، ثم تولى قاضي قضاة المالكية بالقاهرة، توفي سنة (907هـ/1501م). السخاوي: الضوء اللامع، 4/246 .

([xxiii]) ابن اياس: بدائع، 3/278 ؛ عبد التواب: قايتباي، ص119 .

([xxiv]) ابن شاهين: نيل الأمل، 219/8 .

([xxv]) طرخان، ابراهيم علي: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة:1960م)، ص258 .

([xxvi]) مرعش: مدينة في الثغور بين الشام وبلاد الروم لها سوران وخندق وفي وسطها حصن. ياقوت الحموي، شهاب الدين عبد الله الرومي: معجم البلدان، دار صادر، (بيروت:1995م)، 107/5 .

([xxvii]) عينتاب: بلدة تقع بين حلب وانطاكية وهي من أعمال حلب. ياقوت الحموي: معجم، 176/4 .

([xxviii]) سيواس: مدينة حصينة بأرض الروم أهلها من المسلمون والنصارى. القزويني، زكريا بن مُحَمَّد: آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، (بيروت:دت)، ص537 .

([xxix]) هو الشيخ يوسف بن موسى بن مُحَمَّد، أبو المحاسن جمال الدين الملطي الحنفي، ولد سنة (726هـ/1325م)، مارس التدريس وبرع في الفتوى حتى قيل أنه كان يكتب كل يوم أكثر من خمسين فتوى، تولى قضاء الحنفية بمصر، توفي سنة (803هـ/1400م). السخاوي: الضوء اللامع، 335/10 ؛ الحنبلي: شذرات، 64/9-65 ؛ الزركلي، خير الدين محمود: الأعلام، دار العلم للملاين، (بيروت:2002م)، 254/8-255 .

([xxx]) ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، (القاهرة:دت)، 218/12 .

([xxxi]) المقريزي: السلوك، 38/6 ؛ ابن اياس: بدائع، ج1، ق594/2 .

([xxxii]) هو الخان معين الدين شاه روخ بن تيمور لنك، صاحب هراة وسمرقند وبخارى وممالك اخرى في بلاد ما وراء النهر، توفي سنة (851هـ/1447م). السخاوي: وجيز الكلام، 619/2 ؛ ابن العماد: شذرات، 393/9 .

([xxxiii]) المقريزي: السلوك، 301/7 ؛ ابن اياس: بدائع، 166/2 .

([xxxiv]) ابن تغري بردي: النجوم، 68/15 .

([xxxv]) العسقلاني: انباء الغمر، 379/8 ؛ السخاوي: الضوء اللامع، 292/3 ؛ ابن شاهين: نيل الأمل، 392/4 .

([xxxvi]) هو مُحَمَّد بن سليمان بن ناصر الدين بن دلغادر التركماني، الملقب شاه سوار، تولى نيابة الابلستين ومرعش، ثم خرج عن طاعة السلطان الأشرف قايتباي واستولى على بعض مناطق الشام، قبض عليه السلطان وقتله سنة (877هـ/1472م). السخاوي: الضوء اللامع، 3/274-275 .

([xxxvii]) هو يحيى بن مُحَمَّد بن ابراهيم بن أحمد، أمين الدين الأقصرائي، ولد بالقاهرة سنة (797هـ/1397م)، كان شيخا بارعا في الفقه والاصول واللغة، حدث وأفتى، توفي سنة (880هـ/1475م). السخاوي: الضوء اللامع، 10/240-242 .

([xxxviii]) ابن اياس: بدائع، 3/14 .

([xxxix]) المصدر نفسه، 3/261 .

([xl]) البطاوي: أهل العمامة، ص98 .

([xli]) المقريزي: السلوك، 6/44 ؛ ابن تغري بردي: النجوم، 12/228 .

([xlii]) العسقلاني: انباء الغمر، 7/316 .

([xliii]) المقريزي: السلوك، 6/476 ؛ ابن تغري بردي: النجوم، 14/68 .

([xliv]) رزق: دراسات، ص49-50 .

([xlv]) هو الأمير سيف الدين يلبغا الناصري، كان من أتباع يلبغا الكبير الناصري فنسب اليه كنيته، كان أميرا مقدما في عهد السلطان الصالح حاجي بن الأشرف، تولى نيابة حلب في عهد السلطان برقوق، ثم تمرد عليه وأعلن العصيان فقبض عليه السلطان وقتله سنة (793هـ/1390م). العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تحقيق، مُحَمَّد عبد المعين خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، (الدكن:1972م)، 6/210-213 .

([xlvi]) ابن تغري بردي: النجوم، 11/221 .

([xlvii]) المقريزي: السلوك، 5/223 .

([xlviii]) هو الأمير تمر بغا بن عبد الله لقب منطاش الأشرفي نسبة الى الأشرف شعبان لأنه كان من مماليكه، تولى نيابة السلطنة بملطية سنة (788هـ/1386م)، من قبل السلطان الظاهر برقوق، ثم أعلن عصيانه وانظم الى يلبغا الناصري، قبض عليه برقوق ثم قتله سنة (795هـ/1392م). ابن تغري بردي: المنهل الصافي، 4/94-99 .

([xlix]) الكرك: قلعة حصينة تقع في أطراف بلاد الشام بين أيله والبحر الأحمر وبيت المقدس، على رأس جبل عال تحيط بها الأودية من جميع الجهات الا جهة الربض. ياقوت الحموي: معجم البلدان، 453/4 .

([l]) العسقلاني: الدرر الكامنة، 212/6 ؛ ابن شاهين: نيل الأمل، 274/2-275 .

([li]) ابن تغري بردي: النجوم، 359/11 ؛ ابن اياس: بدائع، ج1، ق417/2-418 .

([lii]) ابن اياس: بدائع، ج1، ق417/2 .

([liii]) المصدر نفسه، ج1، ق418/2 .

([liv]) هو أحمد بن اسماعيل بن خليفة بن عبد العال، الشيخ شهاب الدين بن عماد الدين الحسباني، ولد سنة (749هـ/1348م)، درس منذ صباه علم الفرائض والفقه واللغة العربية، ومارس التدريس بمدارس الأمينية والاقبالية وغيرها، خطب وأفتى، توفي سنة (815هـ/1412م). ابن قاضي شهبة: طبقات، 10/4-11 ؛ السخاوي: وجيز الكلام، 421/2 .

([lv]) هو مُحَمَّد بن جلال بن أحمد بن يوسف، شمس الدين ابن الشيخ جلال الدين التباني الحنفي، كان بارعا في اللغة العربية، ومارس مهنة التدريس، اتصل بخدمة الملك المؤيد شيخ وهو نائب الشام فعينه ناضرا للجامع الأموي، توفي بدمشق سنة ( 818هـ/1415م). السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق، مُحَمَّد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، (بيروت:2003م)، 72/1 ؛ ابن العماد: شذرات، 133/7-134 .

([lvi]) المقريزي: السلوك، 227/6 .

([lvii]) هو نوروز الحافظي الظاهري، تولى منصب أمير آخور سنة (800هـ/1397م)، ثم تولى رأس نوبة، وكان أميرا شجاعا شديد البأس، قتل سنة (817هـ/1414م). السخاوي: الضوء، 204/10-205 .

([lviii]) هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عثمان الحموي الشافعي، ناصر الدين البارزي، ولد سنة (769هـ/1367م)، كان عالما فاضلا تولى القضاء ثم كاتب سر حلب ومصر، وكان من المقربين جدا من السلطان المؤيد شيخ، وكان فقيها نحويا أديبا شاعرا، توفي سنة (823هـ/1422م). ابن قاضي شهبة: طبقات، 106/4-107 ؛ ابن شاهين: نيل، 68/4 .

([lix]) هو عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصير، قاضي القضاة جلال الدين البلقيني، ولد بالقاهرة سنة (762هـ/1360م)، كان اماما بارعا في علوم عدة منها الفقه والأصول واللغة والتفسير والمعاني، درس وأفتى، توفي سنة (824هـ/1421م). ابن تغري بردي: المنهل، 197/7-202 .

([lx]) العيني، بدر الدين مُحَمَّد: السيف المهند في سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودي، تحقيق، فهيم مُحَمَّد علوي شلتوت، دار الكتب المصرية، (القاهرة:1998م)، ص326 ؛ ابن تغري بردي: النجوم، 21/14 .

([lxi]) ابن اياس: بدائع، 75/3 .

([lxii]) هو مُحَمَّد بن يوسف شمس الدين الزكراكي المالكي، من أهل المغرب ثم قدم القاهرة، درس الفقه وأفتى ودرس بمدارس عديدة في مصر، وكان عالما بالأصول، ولاه السلطان برقوق قضاء المالكية، توفي سنة (793هـ/1390م). السيوطي: رفع الاصر، 431/1 ؛ ابن العماد: شذرات، 330/6 .

([lxiii]) المقريزي: السلوك، 265/5 ؛ ابن تغري بردي: النجوم، 262/11 .

([lxiv]) هو أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي غانم، شهاب الدين الأنصاري الحلبي ، ويعرف بابن الحبال، كان شيخا فاضلا مارس مهنة التدريس وحدث، توفي سنة (825هـ/1421م). السخاوي: الضوء اللامع، 168/2 .

([lxv]) المقريزي: السلوك، 304/5 ؛ العسقلاني: انباء، 68/3 .

([lxvi]) هو أحمد بن عمر بن مسلم، قاضي القضاة شهاب الدين أبو العباس القرشي الشافعي، ولد سنة (724هـ/1323م)، كان اماما عالما فقيها أديبا، درس بمدارس عديدة وأفتى، اعتقله برقوق سنة (793هـ/1390م)، ومارسوا بحقه أشد أنواع التعذيب الى أن توفي في نفس السنة. ابن تغري بردي: المنهل الصافي، 45/2-48 .

([lxvii]) العسقلاني: انباء، 68/3 ؛ ابن تغري بردي: النجوم، 20/12 .

([lxviii]) هو الشيخ فتح الدين أبو بكر مُحَمَّد بن ابراهيم بن مُحَمَّد الشافعي النابلسي، المعروف بابن الشهيد، ولد سنة (728هـ/1326م)، برع في علوم عديدة منها النظم والنثر والكتابة، مارس مهنة التدريس بمدارس عديدة في الشام منها، الناصرية والجوانية والظاهرية، ثم تولى الخطابة في دمشق، قبض عليه برقوق وقتله سنة (793هـ/1390م). ابن العماد: شذرات، 328/6-329 .

([lxix]) ابن اياس: بدائع، ج1، ق445/2 .

([lxx]) ابن تغري بردي: النجوم، 79/13 ؛ العسقلاني: انباء، 141/6 .

([lxxi]) هو يوسف بن خالد بن أيوب، القاضي جمال الدين الحسفاوي الشافعي، ولد ونشأ بحلب، درس الفقه وبرع فيها، ولي قضاء ملطية مدة، ثم ولي قضاء حلب ثم طرابلس، ثم تولى كتابة السر بصفد، توفي سنة (829هـ/1425م). العسقلاني: انباء، 117/8-118 ؛ ابن شاهين: نيل، 187/4 .

([lxxii]) هو محب الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحلبي الحنفي، المعروف بابن الشحنة، كان اماما عالما أديبا، أفتى ودرس بمدارس عديدة بحلب ودمشق والقاهرة، تولى قضاء حلب ثم دمشق ثم القاهرة، توفي سنة (815هـ/1412م). ابن تغري بردي: النجوم، 114/14 .

([lxxiii]) المقريزي: السلوك، 237/6 ؛ العسقلاني: انباء، 164/6-165 .

([lxxiv]) المقريزي: السلوك، 343/6 .

([lxxv]) رزق: دراسات، ص54 .

([lxxvi]) مُحَمَّد: عوامل انهيار، ص195 .

([lxxvii]) دار السعادة: هذه الدار تقع في دمشق، وكانت مقر نواب السلطنة في العصر المملوكي. مُحَمَّد كرد علي: خطط الشام، مكتبة النوري، (دمشق:1983م)، 135/2 .

([lxxviii]) هو مُحَمَّد بن عمر بن ابراهيم بن مُحَمَّد، ناصر الدين بن ابن العديم الحنفي، ولد بحلب سنة (792هـ/1389م)، ثم قدم القاهرة وهو شاب مع والده، تولى منصب قاضي القضاة الحنفية، عرف عنه الرشوة، توفي سنة (820هـ/1417م). ابن العماد: شذرات، 140/7-141 .

([lxxix]) ابن اياس: بدائع، ج1، ق819/2 ؛ المقريزي: السلوك، 325/6 ؛ علي: خطط، 184/2 .

([lxxx]) ابن اياس: بدائع، ج1، ق823/2 ؛ علي: خطط، 184/2 .

([lxxxi]) المقريزي: السلوك، 339/6 ؛ العيني: السيف، ص305 .

([lxxxii]) ابن اياس: بدائع، 328/2 .

([lxxxiii]) ابن اياس: بدائع، 328/2 ؛ مُحَمَّد: عوامل، ص197 .

([lxxxiv]) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق، مُحَمَّد أبو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية، (القاهرة:1967م)، 91/2 .

([lxxxv]) المقريزي: السلوك، 152/5 ؛ ابن تغري بردي: النجوم، 234/11 .

([lxxxvi]) ابن شاهين: نيل الأمل، 281/2 ؛ ابن اياس: بدائع، ج1، ق417/2-418 .

([lxxxvii]) حسن المحاضرة، 89/2 .

([lxxxviii]) السخاوي: وجيز الكلام، 421/2 .

([lxxxix]) المقريزي: السلوك، 237/6 ؛ العسقلاني: انباء، 164/6-165 .

([xc]) هو عبد القادر بن النقيب محي الدين المصري الشافعي، كان شيخا متواضعا، تولى مشيخة الخانقاه الصلاحية، ومارس مهنة التدريس في المدرسة الظاهرية، تولى قضاء مصر عدة مرات، توفي سنة (922هـ/1516م). الغزي، نجم الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق، خليل منصور، دار الكتب العلمية، (بيروت:1997م)، 254/1 .

([xci]) ابن اياس: بدائع، 454/3 .

## قائمة المصادر والمراجع:

### المصادر

**ابن إياس، مُحَمَّد بن أحمد الحنفي المصري (ت930 هـ/1523م)**

**1-** بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق، مُحَمَّد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة:1982-1984م).

**ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت874 هـ/1469م)**

2- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق، مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة:1984م).

3- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، (القاهرة:دت).

**الزبيدي، مُحَمَّد بن مُحَمَّد مرتضى (ت1205هـ/1790م)**

4- تاج العروس في جواهر القاموس، تحقيق، مجموعة من المحققين، دار الهداية، (بيروت: دت).

**السخاوي، شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد (ت902هـ/1496م)**

5- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة، (بيروت: دت).

6- وجيز الكلام في الذيل على دول الاسلام، تحقيق، بشار عواد معروف وآخرون، مؤسسة الرسالة، (بيروت:1995م).

**السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ/1505م)**

7- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق، مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، (بيروت:2003م).

8- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق، مُحَمَّد أبو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية، (القاهرة:1967م).

**ابن شاهين، زين الدين عبد الباسط بن خليل، (ت920هـ/1514م)**

9- نيل الأمل في ذيل الدول، تحقيق، عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، (بيروت:2002م).

**الشوكاني، مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن عبد الله اليمني (ت1250هـ/1834م)**

10- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، (بيروت:1929م).

**العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر (ت852هـ/1448م)**

11- أنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، تحقيق، مُحَمَّد عبد المعين خان، دار الكتب العلمية، (بيروت:1986م).

12- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تحقيق، مُحَمَّد عبد المعين خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، (الدكن:1972م) .

13- رفع الاصر عن قضاة مصر، تحقيق، علي مُحَمَّد عمر، مكتبة الخانجي، (القاهرة:1998م) .

**ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد الحنبلي (ت1089هـ/1678م)**

14- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، (دمشق:1986م).

**العيني، بدر الدين بن مُحَمَّد (ت855هـ/1451م)**

15- السيف المهند في سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودي، تحقيق، فهيم مُحَمَّد علوي، دار الكتب المصرية، (القاهرة:1998م).

**الغزي، نجم الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد (ت 1061هـ/1650م)**

16- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق، خليل منصور، دار الكتب العلمية، (بيروت:1997م).

**ابن الفرات، ناصر الدين مُحَمَّد بن عبد الرحيم (ت807هـ/1404م)**

17- تاريخ ابن الفرات، عني بنشره، قسطنطين زريق، المطبعة الاميركانية، (بيروت:1936م).

**ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن مُحَمَّد (ت851هـ/1447م)**

18- طبقات الشافعية، تحقيق، الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، (بيروت:1986م).

**القزويني، زكريا بن مُحَمَّد بن محمود (ت682هـ/1283م)**

19- آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، (بيروت:دت).

**المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت845 هـ/1441م)**

20- السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق، مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، (بيروت:1997م).

21- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، دار الكتب العلمية، (بيروت:1997م).

**ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم (ت711هـ/1311م)**

22- لسان العرب، دار صادر، (بيروت:1956م).

**ياقوت الحموي، شهاب الدين عبد الله الرومي (ت626هـ/1229م)**

23- معجم البلدان، دار صادر، (بيروت:1995م).

**البطاوي، حسن أحمد عبد الجليل:**

24- أهل العمامة في مصر عصر سلاطين المماليك، مطبعة صحوة، (القاهرة:2007م).

**رزق، علاء طه:**

25- دراسات في تاريخ عصر سلاطين المماليك، مطبعة صحوة، (القاهرة:2008م).

**الزركلي، خير الدين محمود:**

26- الأعلام، دار العلم للملاين، (بيروت:2002م).

**طرخان، ابراهيم علي:**

27- مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة:1960م).

**عبد التواب، عبد الرحمن محمود:**

28- قايتباي المحمودي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة:1978م).

**مُحَمَّد، أحمد عبد الرازق:**

29- عوامل انهيار دولة سلاطين المماليك في مصر، مطبعة صحوة، (القاهرة:1916م).

**علي، مُحَمَّد كرد**

30- خطط الشام، مكتبة النوري، (دمشق:1983م).

**مصطفى، ابراهيم وآخرون:**

31- المعجم الوسيط، دار الدعوة للنشر، (الأسكندرية: دت).